



No : \_\_\_\_\_

Date: \_\_\_\_\_

الرقم: \_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_

حضرة الاخ د. عبد اللطيف أبو حجله / رئيس الجامعة

حضرة د. ياسر العموري / عميد كلية الحقوق والإدارة العامة

ضيوف فلسطين الأعزاء

السيدات والساده

باسم سلطة جودة البيئة يسعدني ويشرفني المشاركة في هذا المؤتمر الهام الذي يأتي انعقاده في وقت تعاضم فيه الظلم وغياب العدالة في فلسطين نتيجة الإجراءات الممنهجة لدولة الاحتلال وعصابات المستوطنين، هذه الاجراءات التي تستهدف الوجود الفلسطيني على هذه الارض، والذي شمل كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى البيئية للمجتمع الفلسطيني، ففي الوقت الذي تستهدف فيه دولة الاحتلال قضيتنا الفلسطينية سياسيا وعسكريا، فإنها تشن حربا أخرى تستهدف البيئة الفلسطينية باعتبارها أحد أهم مكونات المجتمع الفلسطيني وعناصر هويته الوطنية والتراثية، حربا تستهدف كل عناصر البيئة المائية والبحرية والهوائية والارضية والكائنات الحية، هذا الامر دفع القيادة الفلسطينية ان تولي اهتمامها للبيئة الفلسطينية وان تنخرط بالجهد الدولي والإقليمي والوطني في تبني السياسات والتشريعات الهادفة الى حماية البيئة الفلسطينية.

فعلى الصعيد الوطني تم تبني نص المادة الثالثة والثلاثين من القانون الاساسي التي تنص على ان البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق المواطن وان حمايتها والحفاظ عليها من اجل اجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية، وعلى صعيد أخر تم انشاء سلطة جودة البيئة بصفتها المؤسسة الوطنية التي تتطلع بمهام تنسيق الجهد الوطني الهادف الى حماية البيئة باعتبار ان البيئة مسؤولية وطنية تشترك كل فئات المجتمع الفلسطيني في مسؤولية الحفاظ عليها، كما تم تبني اول تشريع وطني خاص بحماية البيئة وهو القانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة وتعديلاته باعتباره الاطار العام الذي يضم الاحكام العامة لحماية البيئة وما يستلزم ذلك من تكامله مع مجموعة القوانين والتشريعات الوطنية الرئيسية والثانوية، كل ذلك تم ترجمته بتبني سياسات واستراتيجيات يتم من خلالها تحديد الاولويات البيئية الاستراتيجية والتي انعكست بخطط وبرامج تنفيذية تشترك كل مؤسسات المجتمع الفلسطيني بمسؤولية انفاذها كل وفق اختصاصه الاصيل.

أما على المستوى الدولي فقد كان التوجه الى منظومة المجتمع الدولي أهد أهم الاهداف الإستراتيجية البيئية الوطنية ليس فقط من أجل المشاركة الفلسطينية في هذا الجهد الدولي تكريس الشخصية السياسية والقانونية لدولة فلسطين في حماية البيئة بل ومن أجل الاستفادة من الاليات القانونية والمالية والفنية التي توفرها هذه المنظومة والتي تمكننا من مواجهة انتهاكات دولة الاحتلال ومستوطنها الهمجية للبيئة الفلسطينية، من خلال الانضمام الى المؤسسات الدولية البيئية والاتفاقيات الدولية البيئية.

السيدات والسادة ... ومنذ إنشاء سلطة جودة البيئة وبتوجيهات من قيادتنا الحكيمة تم الانخراط في المؤسسات الدولية البيئية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعيته العامة والاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومؤتمرات الأطراف للاتفاقيات البيئية خاصة تلك التي انضمت إليها فلسطين والتي استطعنا كفلسطين أن نحولها إلى ساحة اشتباك مع دولة الاحتلال وفضح انتهاكاته بحق البيئة الفلسطينية واستصدار القرارات الدولية

الرقم: \_\_\_\_\_  
No : \_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_  
Date: \_\_\_\_\_

لصالح البيئة الفلسطينية، إلا أن اهتمام القيادة الفلسطينية بالبيئة الفلسطينية لم يبدأ بإنشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ضمنها سلطة جودة البيئة بل كان منذ البدايات المبكرة للتوجهات الدولية المؤسسية والقانونية لحماية البيئة، ودلالات ذلك تظهر في القرار الدوري السنوي الذي يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في السيادة على مصادره الطبيعية، وأكثر من ذلك فمنذ الدورة الثانية عشر في العام 1987 للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قدمت المجموعة العربية بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية مشروع قرار حول الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى واستمرت المحاولات إلى أن تم تبني القرار في الدورة العشرين للمجلس الحاكم الذي أسفر عن إجراء دراسة مكتبية عن الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية، وعلى نفس المنوال استمرت الجهود الفلسطينية في استصدار القرارات لصالح البيئة الفلسطينية والتي كان آخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة في العام 2017، لدراسة حالة البيئة في فلسطين القرار الذي تم استصداره من بالتوافق نتيجة مشاورات مضمينة قام بها رئاسة الجمعية والمدير التنفيذي للبرنامج بسبب المحاولات الإسرائيلية لمنع صدور القرار والتي كانت قد نجحت في عدم تبني القرار في الدورة الثانية للجمعية، وعلى الرغم من صدور القرار بالتوافق إلا أن إسرائيل لازالت تضع العراقيل وتقف حائلا أمام تنفيذ القرار، وهنا لا بد أن نشير أيضا إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان والتي كان آخرها القرار رقم 31/34 بتاريخ 24 آذار 2017 والذي يؤكد على ضرورة أن توقف دولة الاحتلال كل الأعمال المضرة للبيئة الفلسطينية.

السيدات والسادة .... وبالإضافة الى العمل مع المؤسسات الدولية البيئية، فإننا ايضا ننشط وبكل فعالية في إطار الاتفاقيات الدولية البيئية والتي اهتمت فلسطين ممثلة بسلطة جودة البيئة بان يكون لها وجود في أهم هذه الاتفاقيات بالذات تلك التي يمكن الاستفادة منها في الوضع الفلسطيني، وذلك من خلال المشاركة في البرامج الدولية والاقليمية والوطنية التي تباشرها هذه الاتفاقيات، والمشاركة في مؤتمرات الاطراف والاجتماعات والندوات وورشات العمل التي تنفذها، الى ان تم أخيرا اتخاذ الخطوات الرسمية للانضمام لبعض أهم هذه الاتفاقيات والتي بلغ عددها الى حد الان ثمانية اتفاقيات دولية أهمها اتفاقية الامم المتحدة الإطارية للتغير المناخي واتفاقية بازل بشأن حركة النفايات الخطرة عبر الحدود واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام الخاصة بالموافقة المسبقة عن علم لبعض المواد الكيماوية ومبيدات الآفات واتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض من التلوث واتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية منع استخدام تقنيات التغير البيئي في الحروب، هذه الاتفاقيات والتي توفر لفلسطين أدوات قانونية وفنية وادارية ومالية لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية للبيئة الفلسطينية، وليس أدل على ذلك من استخدام الادوات التي توفرها اتفاقية بازل فمنذ الانضمام لهذه الاتفاقية نستطيع القول اننا استخدمنا ادواتها باقتدار في التصدي لعمليات تهريب النفايات الخطرة للأراضي الفلسطينية، والجدير ذكره أن هذا الانضمام كان نتيجة تحضيرات وبناء للقدرات الفلسطينية بدأت منذ العام 2009 والذي نحن مستمرون به ونلمس نتائجه على ارض بتحقيق العديد من الانجازات في التصدي لانتهاكات البيئة الفلسطينية.

السيدات والسادة ... اننا ننتظر من مؤتمركم هذا ان يشكل محطة مهمة من محطات البحث عن العدالة البيئية لفلسطين من خلال تفعيل الجهد الأكاديمي والفقهني القانوني البيئي الهادف الى ترسيخ وتعزيز العمل التشريعي والتنفيذي والقضائي في حماية البيئة بما تمتاز به تشريعات حماية البيئة من خصائص تميزها عن التشريعات التقليدية التي تجعلها بحاجة الى مزيد من النقاش والدراسة والبحث من أجل تعزيز ترسيخها ضمن المنظومة التشريعية القانونية الفلسطينية، وتبني سياسات إدماج التشريعات البيئية في عمليات التدريس، وعلى صعيد آخر



No : \_\_\_\_\_

الرقم: \_\_\_\_\_

Date: \_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_

وبالتزامن مع الجهد الدولي فيما يخص اعتبار المس بالبيئة جريمة دولية فإننا ايضا نوجه الدعوة للمؤسسات الاكاديمية والاهلية القانونية والبيئة للعمل مع نظرائها من المؤسسات الاقليمية والدولية في تعزيز هذا الجهد الدولي الهادف الى اعتبار جريمة الإبادة البيئية جريمة خامسة مستقل بالإضافة إلى جريمة الإبادة الجماعية وجريمة ضد الإنسانية وجريمة الحرب وجريمة العدوان المتبنى في النظام الاساسي لمحكمة الجنايات الدولية.

أخيرا لا بد وان أتقدم باسمي واسم سلطة جودة البيئة بخالص الشكر لجامعة بيرزيت ممثلة بكلية الحقوق والإدارة العامة وشركائها جامعة بير زيت وجامعة النجاح الوطنية وجامعة الخليل وجامعة القدس في مشروع دعم التعليم القانوني في الجامعات الممول من الحكومة الهولندية المخصص للجامعات الأربعة في فلسطين، وهنا لا بد أن نتقدم بالشكر أيضا إلى الحكومة الهولندية لجهودها المخلصة في دعم التعليم في فلسطين.

ومعا وسويا نحو عدالة بيئية لفلسطين الدولة وعاصمتها القدس الشريف

والله ولي التوفيق